

Distr.: General
13 August 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البند 144 من جدول الأعمال المؤقت*
وحدة التفتيش المشتركة

استعراض تعميم مراعاة الاستدامة البيئية على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض تعميم مراعاة الاستدامة البيئية على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (انظر [A/76/286](#)).



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/150

030921 310821 21-11199 (A)



أولا - مقدمة

1 - تجري وحدة التفتيش المشتركة، في تقريرها المعنون "استعراض تعميم مراعاة الاستدامة البيئية على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (انظر A/76/286)⁽¹⁾، استعراضا للسياسات والممارسات المعاصرة المتعلقة بتعميم مراعاة الاستدامة البيئية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في الفترة 2012-2019، بما في ذلك البيانات المتعلقة بعام 2020، حسب توافرها.

ثانيا - تعليقات عامة

- 2 - ترحب المؤسسات بالتقرير ونتائجه وتقدر توقيت نشره، إذ صدر بعد وقت قصير من إقرار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق الاستراتيجية لإدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة للفترة 2020-2030، لا سيما المرحلة الأولى منها، التي تغطي الاستدامة البيئية في مجال الإدارة.
- 3 - وتلاحظ الكيانات وجود أوجه تداخل كثيرة بين التوصيات المقترحة من جانب الوحدة ووظائف الإدارة الواردة في استراتيجية الفترة 2020-2030، على أن المواعيد النهائية المقترحة من جانب الوحدة لا تتطابق مع الأطر الزمنية الأكثر واقعية الواردة في الاستراتيجية.
- 4 - ويوفر الاستعراض منطلقا قيما لمعالجة أوجه القصور في إدارة الاستدامة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وفي الآليات المشتركة بين الوكالات، وفي مجالات الإدارة التي أخذت في الاعتبار في استراتيجية الفترة 2020-2030.
- 5 - ومن منظور الحد من الأثر البيئي، تلاحظ المؤسسات أن توصية بشأن السفر كانت ستكون أكثر فعالية، بما في ذلك في الوفاء بالتزامات استراتيجية الفترة 2020-2030. وكانت الكيانات أيضا ستقدر تقديم توصية رئيسية واضحة بشأن الإدارة المستدامة للمرافق.
- 6 - وفي حين يعترف الاستعراض بأن التنسيق بين الوكالات محرك رئيسي للتقدم، لا سيما على مدى السنوات العشر الماضية، فإنه يثير أيضا توقعات كبيرة فيما يتعلق بالدعم والتوجيه والبيانات والتحقق من التقدم المحرز على الصعيد المشترك بين الوكالات، دون أن يتوسع في تناول الوسائل اللازمة للوفاء بهذه التوقعات.
- 7 - وتدرك الكيانات أن الجداول الزمنية المتوخاة يمكن أن تطرح صعوبات شتى، بما في ذلك ما يتعلق بالتنسيق بين مختلف المؤسسات في نفس الموقع (مثل تنسيق السياسات والإجراءات التي تهم عمليات مركز فيينا الدولي)، والجداول الزمنية للدورة البرنامجية، والمشاركة العميقة لبعض المؤسسات في جهود التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).
- 8 - وتؤيد المؤسسات جزئيا توصيات الاستعراض.

(1) تقرير وحدة التفتيش المشتركة متاح تحت الرمز JIU/REP/2020/8.

ثالثاً - تعليقات على توصيات محددة

التوصية 1

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يسنوا بعد سياسة على نطاق المنظمة للاستدامة البيئية في مجالات وظائف الإدارة الداخلية أن يفعلوا ذلك بحلول نهاية عام 2022.

9 - تؤيد المؤسسات هذه التوصية جزئياً.

10 - وتدعو استراتيجية الفترة 2020-2030 أيضاً جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى وضع سياسة للاستدامة البيئية على نطاق المنظمة، في سياق وضع نظام للإدارة البيئية بحلول عام 2025.

11 - وتلاحظ بعض الكيانات أن الإطار الزمني قد يكون ضيقاً للغاية، بينما تفضل أخرى أن يكون هناك أولاً "تصور" متفق عليه للاستدامة البيئية في منظومة الأمم المتحدة، يوضع من خلال ما هو قائم من منابر مشتركة بين الوكالات.

12 - وتذكر الأمانة العامة للأمم المتحدة بسياستها البيئية الحالية كما وردت في نشرة الأمين العام المعنونة "السياسة البيئية للأمانة العامة للأمم المتحدة" (ST/SGB/2019/7).

التوصية 2

ينبغي للأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم توجه بعد الرؤساء التنفيذيين إلى دمج اعتبارات الاستدامة البيئية في إدارة منظماتهم أن تفعل، بحلول نهاية عام 2022، وأن تطلب إليهم أن يدرجوا في التقرير السنوي عن أعمال المنظمة نتائج الجهود المبذولة لتعميم الاستدامة البيئية في وظائف الإدارة الداخلية للمنظمة.

13 - تلاحظ المؤسسات أن هذه التوصية موجهة إلى أجهزتها التشريعية أو هيئاتها الإدارية.

14 - تلاحظ المؤسسات أنه، منذ أن نشر الاستعراض، دعت الجمعية العامة، في قرارها 233/75، كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى "المضي قدماً في وضع نهج على نطاق المنظومة، وتنفيذ التدابير وتقديم تقارير منتظمة إلى هيئاتها الإدارية، من خلال التقارير والولايات القائمة، عن جهودها الرامية إلى الحد من بصمتها المناخية والبيئية؛ وضمان اتساق عملياتها وبرامجها مع وجود مسارات إنمائية منخفضة الانبعاثات وقادرة على التكيف مع تغير المناخ، والتشديد على الطابع الملح للعمل المناخي والإسهام في إطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020" (المرجع نفسه، الفقرة 29 (ب)).

15 - واعتمدت هيئة إدارة مكتب العمل الدولي، في دورته 340 المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2020، قراراً طلبت فيه إلى المدير العام، في جملة أمور، مواصلة السعي إلى تحييد أثر الكربون في منظمة العمل الدولية، تمشياً مع هدف الأمم المتحدة المتمثل في تحييد أثر انبعاثات الكربون بحلول عام 2020، وتقديم تقرير إلى هيئة الإدارة عن تنفيذ ذلك الطلب. غير أن مكتب العمل الدولي يعرض أداءه ونتائجه على هيئة إدارته في تقريره عن التنفيذ الذي يصدر كل سنتين، وليس على أساس سنوي.

التوصية 3

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يخصصوا، بحلول نهاية عام 2022، موارد كافية في خطط ميزانية محددة، بوسائل منها تحسين استخدام الموارد المتاحة القائمة، لتعزيز مراعاة الاستدامة البيئية في مؤسساتهم، وتقديم تقارير عن التنفيذ إلى أجهزتهم التشريعية وهيئات إدارتهم اعتباراً من عام 2023.

16 - تؤيد المؤسسات هذه التوصية جزئياً، مشيرة إلى أن عمليات الميزانية لعام 2022 قد تكون جد متقدمة بالفعل وأن الموعد النهائي المحدد في عام 2023 قد يكون أكثر واقعية. وعلاوة على ذلك، تلاحظ أنه لا يمكن في كثير من الأحيان زيادة هذه الالتزامات المالية إلا بعد موافقة الأجهزة التشريعية أو الهيئات الإدارية.

التوصية 4

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يكلفوا مكاتب المشتريات بإدراج أحكام محددة لإدماج اعتبارات الاستدامة البيئية في سياسات الشراء وإجراءاتها وأدلتها ومبادئها التوجيهية، بوسائل منها الآليات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، أن يفعلوا ذلك بحلول نهاية عام 2022.

17 - تؤيد المؤسسات هذه التوصية جزئياً، بالنظر إلى أن إدراج أحكام محددة في سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بالمشتريات يتطلب موافقة أجهزتها و/أو هيئاتها الحكومية الدولية. وتلاحظ كذلك أنه قد يكون من الصعب الوفاء بموعد 2022 المقترح لتنفيذ جميع الجوانب المبينة في التوصية.

18 - وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد بعض المؤسسات أهمية نشر هذه التوجيهات على أوسع نطاق ممكن، حتى يتسنى للكيانات تكييف تطبيقها استناداً إلى الاختلافات بين المواقع والسياقات التشغيلية، بما في ذلك حالات الطوارئ التي يجب فيها مراعاة احتياجات الاستدامة البيئية إلى جانب المقتضيات التشغيلية.

19 - وتذكر المؤسسات بأن استراتيجية إدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة للفترة 2020-2030 تحدد المشتريات باعتبارها إحدى وظائف الإدارة الرئيسية الست وتحدد الهدف المتمثل في إدماج الكيانات بصورة منهجية اعتبارات الاستدامة في المشتريات وتوفيرها مؤشرات للتقدم في مجال المشتريات.

التوصية 5

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يكفلوا، بحلول نهاية عام 2022، إدراج فهم الاستدامة البيئية وسلوكياتها في جميع عمليات التوظيف والاختيار، وفي نظم تقييم الأداء، وإعطاءها وزناً كافياً، وأن يقدموا تقارير عن التنفيذ إلى أجهزتهم التشريعية وهيئات إدارتهم اعتباراً من عام 2023.

20 - تؤيد المؤسسات هذه التوصية جزئياً.

21 - وهي تدرك أهمية إدماج قيمة الاستدامة البيئية في الثقافة المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة وتذكر بأن استراتيجية الفترة 2020-2030 تحدد الموارد البشرية باعتبارها إحدى وظائف الإدارة الرئيسية الست وتحدد الهدف المتمثل في إدماج الإدارة البيئية في أطر الأمم المتحدة الحالية لبناء القدرات والمساءلة. وفي الأمانة العامة للأمم المتحدة، تدرج الاستدامة البيئية في إطار القيم والسلوك الذي سيطلق في عام 2021.

22 - غير أن بعض الكيانات تشاطر نفس القلق، الذي أشير إليه في الفقرة 135 من التقرير (JIU/REP/2020/8)، من أنه سيكون من الصعب إضافة قيم وكفاءات ومهارات إضافية لاختبارها في عمليات التوظيف، ولا سيما تلك التي لا تتصل مباشرة بالاحتياجات التقنية للشواغر، وأنه سيكون من الصعب قياس وتقييم الوعي البيئي. وتلاحظ كذلك أنه سيلزم وضع إطار و/أو مبادئ توجيهية على نطاق المنظومة لتقييم فهم الاستدامة البيئية وسلوكياتها من أجل تحديد جدوى تنفيذ التوصية ومعقولية الموعد النهائي المحدد في نهاية عام 2022. وقد تكون النهج البديلة، مثل تدريب الموظفين عند التحاقهم، أكثر كفاءة وفعالية.

23 - وفيما يتعلق بالاستعراض المقترح لنظام التقييم وانطباقه على جميع الموظفين، تؤيد بعض الكيانات معالجة المسألة بطريقة تكون ذات صلة وتساهم بقيمة مضافة، بما في ذلك، على سبيل المثال، بتوفير المزيد من التدريب لتعزيز فهم الاستدامة البيئية، أو بالاعتراف، في نطاق إدارة الأداء، بالإجراءات الاستباقية، والتفكير المبتكر، والمساهمات في الاستدامة البيئية.

التوصية 6

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يعززوا، بحلول نهاية عام 2022، وبدعم من نظام المنسق المقيم وآليات فريق الأمم المتحدة القطري، التنسيق بين المقر والوكالات الميدانية، والتنسيق فيما بين الوكالات الميدانية، في متابعة التدابير الرامية إلى الحد من الأثر البيئي للوجود الميداني، وأن يقدموا تقريراً عن التنفيذ إلى أجهزتهم التشريعية وهيئات إدارتهم اعتباراً من عام 2023.

24 - تؤيد المؤسسات هذه التوصية.

25 - وتحدد استراتيجية الفترة 2020-2030 إدارة المرافق باعتبارها إحدى وظائف الإدارة الرئيسية الست، وتحدد الهدف المتمثل في أن تتبع جميع مرافق الأمم المتحدة، التي تتولاها أماكن العمل المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة، معايير البناء المستدام أو التوجيهات المنسقة للإدارة المستدامة للمباني.

26 - وقد أدرجت تدابير مستدامة بيئياً في تحقيق أهداف خطة الكفاءة، ويتعلق الأمر بالصيغة 2 من استراتيجية تسيير الأعمال، ومكاتب الدعم الإداري المشتركة والأماكن المشتركة. وتدرج استراتيجية تسيير الأعمال ومكاتب الدعم الإداري المشتركة اعتبارات وأهدافاً للاستدامة البيئية في إطار تقديم الخدمات في 131 بلداً.

27 - وقد اعتمدت فرقة العمل المعنية بأماكن العمل المشتركة مبادئ توجيهية للاستدامة وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وينبغي أن تتبع المبادئ التوجيهية جميع المكاتب القطرية والميدانية عند إنشاء أماكن عمل جديدة.

28 - ويرى بعضها أن التوصية المذكورة أعلاه ينبغي أن تقتصر على تدابير لا تترتب عليها تكاليف مالية، في الحالات التي لا تتوقع فيها ميزانية الكيان أي اعتماد لهذه التدابير في مكاتبه الميدانية في السنوات القادمة. وسيهم إدراج تمويل لتدابير الاستدامة في ميزانية المرافق/المباني إسهاماً كبيراً في تنفيذ تدابير الحد من الأثر البيئي للمكاتب.

التوصية 7

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يحرصوا على استغناء جميع المؤتمرات والمناسبات والاجتماعات التي تنظمها منظماتهم عن الورق، بحلول نهاية عام 2022، على ألا توفر المواد المطبوعة إلا بناء على طلب رسمي وبتدابير مناسبة لاسترداد التكاليف باتباع نظام تسعير تفاضلي فيما يتعلق بمختلف فئات الزبائن - من قبيل المندوبين الرسميين ومؤسسات البحوث والمشاركين الآخرين في المؤتمرات والطلاب - وأن يقدموا تقارير عن التنفيذ إلى أجهزتهم التشريعية وهيئات إدارتهم اعتباراً من عام 2023.

29 - تؤيد المؤسسات هذه التوصية جزئياً.

30 - وفي حين أن ممارسات "الاقتصاد في استخدام الورق" تتبع منذ فترة ليست بقصيرة، فإن الكيانات تلاحظ أنه قد لا يكون من المستصوب محاولة إزالة جميع أنواع الطباعة (و/أو ضمان استرداد التكاليف) على النحو الذي اقترحته الوحدة، لأن إزالة المواد المطبوعة قد تعوق في الواقع أهداف الاتصال للمؤسسات (أي مواد الدعوة والتوعية مثل الملصقات والنشرات واللافتات).

31 - ويقترح بعضها أن تركز التوصية بدلاً من ذلك على زيادة استخدام أدوات التداول عن بعد، بالاستفادة من التجربة الناجحة على هذا الصعيد منذ بداية جائحة كوفيد-19. وفي هذا الصدد، تدرس الكيانات إمكانية تعميم الجوانب الإيجابية للاجتماعات الافتراضية في إطار "طبيعي جديد"، بما في ذلك الدروس المستفادة والفوائد البيئية، الناشئة عن الجائحة.

32 - وتذكر الأمانة العامة للأمم المتحدة بأنه عندما شرعت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في عام 2010 في تقليص استخدام الورق داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة، أشير إلى أن هذه المبادرة ليست مبادرة ضد الورق بل ضد الهدر. ومن المتوقع أن تستمر الطريقة التي يستخدم بها الورق في المؤتمرات في التعبير عن ذلك وضمان إمكانية تقديم النسخ المطبوعة عند الطلب، وهو نهج أيدته الدول الأعضاء إلى حد كبير.

التوصية 8

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يكلفوا المكاتب ذات الصلة المسؤولية عن تنظيم المؤتمرات والاجتماعات والمناسبات بوضع سياسة لإدماج أحكام محددة تتعلق باعتبارات الاستدامة البيئية في السياسات والإجراءات والأدلة والمبادئ التوجيهية، بوسائل منها الآليات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، أن يفعلوا ذلك بحلول نهاية عام 2022.

33 - تؤيد المؤسسات هذه التوصية جزئياً.

34 - وتحدد استراتيجية الفترة 2020-2030 المناسبات باعتبارها إحدى وظائف الإدارة الرئيسية الست وتحدد الهدف المتمثل في أن تبين المناسبات التي تنظمها الأمم المتحدة أياً كان موضوعها التزام المنظمة بالاستدامة. والهدف هو أن تكون جميع المناسبات التي يشارك فيها أكثر من 300 مشارك غير ذات أثر صاف على المناخ. وترتكز الاستراتيجية على الأثر البيئي للمناسبات ككل، وعلى الأخص على انبعاثات غازات الدفيئة، التي تمثل، إلى جانب السفر، أكبر أثر بيئي للمناسبات.

35 - وفي حين أن من المهم ملاحظة أن الطريقة التي تنظم أو تسير بها المؤتمرات عادة ما تحدها الدول الأعضاء، والبلدان المضيفة في حالة المؤتمرات التي تعقد خارج المقر (وفقاً لاتفاق البلد المضيف)، فإن المؤسسات ستسعى باستمرار إلى تنفيذ ممارسات مستدامة بيئياً.

التوصية 9

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يكفلوا، بحلول نهاية عام 2022، امتثال إجراءات ومشاريع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاعتبارات الاستدامة البيئية، بما في ذلك ضمان أن تكون انبعاثات غازات الدفيئة في مستوى يتواءم مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس.

36 - تؤيد المؤسسات هذه التوصية جزئياً.

37 - وتتفق الكيانات على أن وظيفة الإدارة هذه لها أهمية قصوى لتحقيق الطموحات الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة في مجال الاستدامة، وليس فقط للأهداف البيئية. وتحدد استراتيجية الفترة 2020-2030 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها إحدى وظائف الإدارة الرئيسية الست، وتحدد الهدف المتمثل في مواءمة وظيفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع طموحات الاستراتيجية.

38 - غير أن بعضها يلاحظ أنه من أجل الوفاء بموعد نهاية عام 2022، سيلزم تزويد منظومة الأمم المتحدة بمنهجية معترف بها تتيح لها أفراد خط أساس لانبعاثات غازات الدفيئة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن تحديد أهداف. وتشير كيانات أخرى إلى أن الإجراءات والمشاريع المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتدرج دائماً ضمن نشاط برنامجي شامل، وأن مراعاة التوافق مع اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ستعالج كجزء من التوصية 1.

39 - وهناك اعتبار إضافي فيما يتعلق بالقدرة على الوفاء بالجدول الزمني المقترح يكمن في الاعتماد على أطراف ثالثة في حلول استضافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة ومقدمي الخدمات السحابية العامة.

40 - كما أن القيود المفروضة على الموارد، أو في حالات أخرى تنظيم الأنشطة على أساس سنتين أمور قد تحول أيضاً دون الوفاء بالموعد النهائي المحدد.

التوصية 10

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يتيحوا، بحلول نهاية عام 2022، جميع الوثائق والمنشورات والكتيبات الرسمية ومواد التواصل والدعوة على الإنترنت، بما في ذلك من خلال تطبيقات عقد المؤتمرات عبر الإنترنت أو غيرها من وسائل تكنولوجيا المعلومات، وأن يقدموا تقارير عن التنفيذ إلى أجهزتهم التشريعية وهيئات إدارتهم اعتباراً من عام 2023.

41 - تؤيد المؤسسات هذه التوصية جزئياً، غير أنها تلاحظ وجود أوجه تداخل مع التوصيتين 7 و 9.

42 - وتتساءل الكيانات عما إذا كانت التوصية تتعلق بمواد التوعية والدعوة المشار إليها في الفصل ذي الصلة من تقرير وحدة النقيش المشتركة الذي أفضى إلى التوصية، وتقترض أنه ستظل هناك بعض الكتيبات والملصقات ومواد الدعوة المطبوعة، إلى جانب النسخة الإلكترونية.